



النظام العسكري الفرنسي ومسألة الاستيطان الأوروبي في الجزائر

(منطقة سوق أهراس نموذجاً 1856 - 1885)

**French Military Regime and the European Settlement Issue in Algeria
Souk-Ahras Region as a Model (1856-1885)**

جمال ورتي (*)

جامعة سوق أهراس، الجزائر

ouarti_djamel@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/12/29

تاريخ القبول: 2024/01/12

تاريخ الإيداع: 2020/06/30

الملخص:

يتناول هذا المقال بالتأريخ والدراسة والتحليل بدايات الحركة الاستيطانية الأوروبية في الجزائر وموقف الإدارة الفرنسية منها، وقد تتبعنا المشروع الاستيطاني الأوروبي في الجزائر من خلال اختيارنا لنموذج من المناطق التي عرفت هذه الظاهرة وهي منطقة : سوق أهراس الواقعة في أقصى الشرق الجزائري خلال فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتحديدًا بين سنتي (1843 - 1885) تاريخًا وتطورًا وتأثيرًا على هذه المنطقة ، وذلك كمثال حي عن ما عرفته الجزائر خلال نفس الفترة ، وقد لفت انتباهنا أن هذا المشروع كان متسمًا بطابع التدرج والترويض الشديدين وذلك لتفكيك بُنى المجتمع الجزائري وتحقيق الأهداف المُتوخاة من الاحتلال الفرنسي للجزائر في هذه الفترة والتي يُمكن حصرها في : السيطرة على الأرض ، وتهئية النفسية الجزائرية لقبول الحضارة والفكر الفرنسي وبالتالي " فرنسة الجزائر " ، وسنحاول إمطة اللثام عن تطور الحركة الاستيطانية و مواقف الإدارة الفرنسية منها في مرحلة الإدارة العسكرية لهذه المنطقة بين سنتي (1843-1885) (المركز العسكري سوق أهراس ، ملحقة سوق أهراس ، دائرة سوق أهراس العسكرية ، بلدية سوق أهراس ذات الصلاحيات الكاملة) ، ولكي لا نزل إلى النقل ممّا هو مطبوع ، اعتمدنا أساسًا في المادة الخيرية على المصادر الأرشيفية في كل من: الجزائر وفرنسا لتقصي جوانب هامة من تاريخ الجزائر لم يطرقها الباحثون مسبقًا .

الكلمات الدالة:

الاستيطان ، النظام العسكري ، المجتمع الجزائري ، ضباط المكاتب العربية .

(*) المؤلف المرسل: جمال ورتي : ouarti_djamel@yahoo.fr



Abstract:

This article traces the history and examines the beginnings of the European settlement movement in Algeria and the attitude of the French administration towards it. We have opted for Souk-Ahras, a region located in the far east of Algeria as a sample of the European settlement project during the second half of the nineteenth century (1843-1885) and its impact on this region. As a matter of fact, this project was conducted very gradually and progressively to dismantle the structures of Algerian society and achieve the goals of the French occupation such as: controlling the land, and preparing the Algerian psyche to accept the French way of life and thought. In this paper, we attempt to disclose the development of the settlement movement and the attitudes of the French administration during (1843-1885) based on archival sources from both Algeria and France to explore important aspects of the Algerian history that researchers did not address previously.

Key Words:

Settlement, the military regime, Algerian society, Arab office officers .

مقدمة :

تميز الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ سنة 1830 بحركة استيطانية لازمتها خاصة في فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وإذا كانت هذه الحركة الاستيطانية بطيئة نوعا ما في الفترة الممتدة بين سنتي (1830-1833)، فإنها قد نمت وتوسعت بعد سنة 1833 ويعود ذلك في نظرنا إلى تحديد الطبيعة القانونية والإدارية للجزائر إذ أنها أصبحت " الممتلكات الفرنسية في إفريقيا "، ولذلك سعى المكلفون بالأداء الإداري في رسم معالم سياسة استيطانية تهدف إلى إلحاق تام للجزائر بفرنسا وهدم بنى المجتمع الجزائري الموروث لأجيال سحيقة .

1- بدايات الاستيطان الأوروبي في الجزائر .

كان الاستيطان الأوروبي ملازما لحركة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولقد نشطت سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر بعد سقوط الجزائر العاصمة سنة 1830 وقد شجع ذلك العسكريون الفرنسيون الذين حكموا الجزائر قبل سنة 1870 وكان على رأس هؤلاء الجنرال كلوزيل (Clauzel) الذي كان من أكبر مشجعي الاستيطان في الجزائر، إذ أنه طلب من الحكومة الفرنسية إنشاء خط ملاحية منتظم تسير فيه الرحلات كل أسبوع بين مرسيليا والجزائر ، كما طلب أيضا استخدام البواخر لأنها كانت تقطع هذه المسافة في 54 ساعة بدلا من السفن



الشرعية التي كانت تقطعها في عشرة أو خمسة عشر يوما ، وقد وصل إلى مدينة الجزائر عدد من فقراء إسبانيا وإيطاليا ومالطة بلغ عددهم 3000 في جانفي 1831¹ ، ثم أخذت هذه السياسة منى أكثر خطورة فترة حكم المارشال بيجو (Bugeaud) ، ولعل أحسن من وصف الحركة الاستيطانية الأوروبية بالجزائر في مرحلتها الأولى المؤرخ الفرنسي أندري شارل جوليان بقوله : " بعد سقوط عاصمة الجزائر أركبت السفن الآتية من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا جماهير غفيرة من الأوروبيين لا ذمة لهم ولا ضمير مجبولين على الشجاعة ومغامرين فانتشروا كالبلاء المستطير متكالبن على بيع العقارات وشراؤها"² ، وقد تميزت السياسة الفرنسية في فترة الحكم العسكري بالصراع بين المعمرين والسلطة الفرنسية التي كان يمثلها الجيش³ ، فعندما تولى المارشال بيجو منصب الحاكم العام للجزائر سنة 1840 أعطى دفعا كبيرا للاستيطان ، ففي الفترة الممتدة بين سنتي (1841 – 1850) أعطت سياسة المارشال بيجو ثمارها فقد تم توزيع 15000 قطعة أرض على المعمرين ، وإنشاء 126 قرية أو توسيعها ، وإذا كان المارشال بيجو قد توفي سنة 1849 فإن العسكريون الذين تولوا منصب الحاكم العام للجزائر قد واصلوا نفس السياسة القائمة على التوسع ففي الفترة الممتدة بين سنتي (1851 – 1860) تم منح 11000 قطعة أرض جديدة لمعمرين وإنشاء 85 مركزا استيطاني⁴ ، وقد اتسمت السياسة الفرنسية العامة في الجزائر بعد سنة 1848 بالعمل على إدماج الجزائر بفرنسا ، وهي سياسة نابليون الثالث⁵ ، فقد أعطى انطبعا للأوروبيين بأنه يؤيد فكرة إدماج الجزائر بفرنسا ، وقد أكد هذه الحقيقة علانية في خطابه في مدينة بوردو الفرنسية سنة 1852 حيث أكد أنه توجد مملكة مواجهة لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في الجزائر، لكنه في واقع الأمر كان يخطط للإنفراد بالسلطة وإنشاء وزارة خاصة بالجزائر يُشرف الأمير جيروم نابليون ، ولذلك أعلن الإمبراطور نابليون الثالث أن دور الجيش في الجزائر قد انتهى بعد الاستيلاء على القبائل الكبرى سنة 1857 ، ولهذا يتحتم على فرنسا أن تقيم إدارة مدنية في الجزائر وأن يوضع حد لوزارة الحربية التي تُشرف على الجزائر ، ولذلك قام نابليون الثالث بإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 24 جوان 1857 وعين على رأسها الأمير نابليون جيروم ، وحسب النصوص القانونية فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر وجعلها تخضع لسلطة مركزية واحدة ، أما المهمة الثانية فهي أن هذه الوزارة تحل محل الحاكم للجزائر حيث ألغي منصب الحاكم العام وأصبحت الوزارة الجديدة هي التي تتخذ القرارات الخاصة بالجزائر من مقرها الموجود بباريس ، أما المهمة الثالثة لهذه الوزارة فهي



إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تُشرف على قضايا العدالة والشؤون الدينية والتعليم هذا إضافة إلى ثلاث إدارات رئيسية وهي : إدارة الشؤون الداخلية وإدارة الشؤون المالية وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية ومن مجموع هذه المصالح تشكل المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات وكان هذا المجلس هو الهيئة الاستشارية لوزارة الجزائر⁶.

لقد كان هدف نابليون من إنشاء هذه الهيئة الجديدة ما يلي :

1- محاولة إقناع الأهالي أن هدف فرنسا ليس قمعهم أو سلبهم ممتلكاتهم ولكن مساعدتهم على الاطلاع والاستفادة من مزايا الحضارة .

2- استنكار سياسة التطويق واستبدالها بسياسة خلق الملكية العقارية والحفاظ عليها وردع المعمرين على الاستيلاء عليها .

3- توزيع المهام بين العرب والمعمرين فالعرب يقومون باستغلال الأراضي بينما يقوم المعمرون باستغلال الغابات والمعادن وإنشاء المصانع⁷.

وبالموازاة مع ذلك شرعت حكومة الإمبراطور في ترحيل المجرمين والمعارضين لسياساتها وللنظام الإمبراطوري إلى الجزائر ، لتتخلص من شغبهم ومشاكلهم ، فنشطت حركة الهجرة بعد ذلك وتقرر تهجير مائة ألف أوربي واعتمد المجلس الوطني الفرنسي خمسين مليون فرنك لإنشاء مراكز استيطانية جديدة وتم منح الأراضي للمعمرين ومنازل وحيوانات وآلات وبلغ عدد المراكز الاستيطانية التي أنشأت بين سنتي 1851 و 1857 ثمان وستين قرية ، وكانت هذه السياسة تُنفذ بواسطة الرأسماليين الكبار والشركات الرأسمالية الكبيرة لأن كثيرا من رجال الأعمال والبنوك وكبار الرأسماليين خاصة السويسريين كانت تربطهم صداقات شخصية بالإمبراطور الذي كان هو الآخر يميل إلى تنفيذ هذه السياسة حتى لا تتكفل حكومته بتحمل هذه النفقات الباهظة ولا تضطر إلى تقديم المعونات المادية وهو الأمر الذي حفزه على إصدار مرسوم بيارتيز الذي يسمح لهم بتأسيس المشاريع الكبرى لصالح الاستيطان ، وكان من أشهر هذه الشركات شركة جينفواز السويسرية التي تألقت عام 1853 من طرف رأسماليين من جنيف وتحصلت خلال عشر سنوات على 281 ألف هكتار من أجل إنشاء القرى وتهجير المعمرين خاصة السويسريين ، والشركة العامة الجزائرية التي مُنحت مائة ألف هكتار سنة 1865 لتوطين عشرين ألف عائلة أوربية مقابل قرض قدمته للدولة بمبلغ مائة مليون فرنك ، والشركة العامة للهجرة ومقطع الحديد التي مُنحت مساحة 25500 هكتار سنة 1865 مقابل



إنشاء سد فرقوق قرب المحمدية ، وشركة جمعية الغابات التي تحصلت على 160 ألف هكتار من الغابات لاستغلالها لمدة ستين عاما فقامت ببيعها لثلاثين معمرا أوروبيا رغم أنها ليست ملكا لهم . إضافة إلى ذلك كانت السلطات الفرنسية تنزع الأراضي من الأهالي الجزائريين وتهمها للجمعيات والهيئات الدينية المسيحية التي تبيعها بدورها للمعمرين الأوروبيين⁸ .

وبعد زيارة نابليون الثالث لجزائر في أوت 1860 وكذا سنة 1865 ووقوفه على حقيقة الوضع بالجزائر تبين أن هناك صراعات قوية في الجزائر بين المحبذين للتخلص من الإدارة العسكرية الموجودة في الجزائر وإنهاء مهام المكاتب العربية وبين المؤيدين لإبقاء سلطة مركزية قوية في الجزائر تخدم مصالح المعمرين⁹ وفي يوم 10 نوفمبر 1860 تقرر الرجوع إلى العمل بالنظام السابق المتمثل في وجود منصب الحاكم العام للجزائر يخضع لسلطة نابليون الثالث .

2- الاستيطان الأوروبي في منطقة سوق أهراس في مرحلة الحكم العسكري (1843-1885

(: كانت سنة 1843 هي بداية الاحتلال الرسمي للمنطقة ،وقد عرفت تطورات على الصعيد الإداري متسما بطابع التدرج وهو ما كان موازيا لحركة الاستيطان الرسمي في المنطقة ،و يمكن أن نقسمه إلى المراحل التالية :

1-2 مرحلة الاستكشاف (1843- 1856) : بدأت هذه المرحلة منذ بداية احتلال المنطقة

سنة 1843 وفيها تم إنشاء التنظيمات التالية :

1-1-2 الحامية العسكرية (Garnison) (1843- 1852) :بعد احتلال المنطقة سنة

1843 قررت سلطات الإدارة العسكرية إبقاء حامية دائمة بالمنطقة بالمنطقة سنة 1843 وامتد هذا التنظيم إلى سنة 1852 وكان كل أفرادها من العسكريين ولم تعرف المنطقة بداية الاستيطان الرسمي إذ نجد في الوثائق الفرنسية ما يشير إلى توطن معمرين بالمنطقة ،كما كانت التعاملات التجارية بين العسكريين الفرنسيين والأهالي تتم عن طريق بعض التجار التونسيين والميزابيين .

1-2-2 المركز العسكري الفرنسي (Poste militaire) (1852-1853) : استغلت

السلطات الفرنسية فترة الهدوء النسبي الذي أعقب احتلال المنطقة والتجاء الشيخ الحسناوي بن بلقاسم الحناشي قائد المقاومة ضد الوجود الفرنسي إلى تونس ثم إلى الأوراس للتعجيل بإنشاء مركز للقوات الفرنسية حيث قدم المهندس " غانسولين " (Gonssline) إلى سوق أهراس أوائل شهر ماي من أجل متابعة الأشغال ، التي شارك فيها المدنيون الأوروبيون وبعض الأهالي ،وقد قدر عدد العمال في 10 ماي 1852 بـ 43 عاملا موزعين على النحو التالي :



الأهالي	الأوربيون	
	رجال	نساء
10	32	01
43	مجموع الأوربيون	
¹⁰ 43	مجموع الأوربيون والأهالي	

لم يتحقق الاستيطان الرسمي في المنطقة، ولم تمتد سلطة الإدارة العسكرية الفرنسية خارج هذا المركز على ما يبدو وكان ذلك معوقا للوجود الاستيطاني كما أن انتفاضة جوان 1852 في منطقة سوق أهراس بدأ السعي لتعزيز الحماية العسكرية الفرنسية الموجودة بسوق أهراس فقد بلغت بعد هذه الانتفاضة حوالي 300 رجل ومئات من الفرسان والصبايحية وُكلت قيادتها على النقيب دو فوكولت (De Foucault)، ثم أعقبه النقيب لوري (Leroy)، كما تفيد الدراسات أن جنود المركز العسكري قد انتخبوا على النظام الإمبراطوري في 21 نوفمبر 1852، إذ بلغ عدد الناخبين 74 ناخبا وكان عدد المصوتين 69 وكانت النتيجة 61 صوت مع الإمبراطورية و 08 ضدها¹¹ كما تطورت الهياكل القاعدية للمركز العسكري إذ بنهاية شهر نوفمبر 1852 تم توصيل المياه إلى المركز العسكري¹²، وعلى الصعيد الإداري فقد كانت هذه الانتفاضة دافعا للسلطات الفرنسية لتعزيز شعبة عناية العسكرية بإنشاء ملحق مكتب عربي بسوق أهراس في محاولة للتحكم أكثر في الأهالي .

2-1-3 ملحقة سوق أهراس (Annexe militaire) (1853- 1855) :

استكمال بناء بعض الهياكل القاعدية للمركز العسكري تم تحويل سوق أهراس إلى ملحق مكتب عربي بقرار صدر في 05 جانفي 1853 وعُين النقيب دوفيليار (De Villiers)¹³ أول رئيس للملحقة الجديدة .

كانت وظيفة قائد الملحقة الجديدة هي الجمع بين وظائف عديدة فقد كان هو رئيس المكتب العربي وهو المشرف على الأمور العامة ، كتدعيم الحركة الاستيطانية ، فقد وجه الأخوين غاسكو (Gasco) اللذين كانا يسكنان بقالة طلبا إلى قائد ملحقة سوق أهراس النقيب دوفيليار بتاريخ 27 ديسمبر 1853 طلبا لمنحهما قطعة أرض بساحة 90 أرا لإقامة طاحونة على



ضفة وادي الزرقاء¹⁴، فكان ذلك انطلاقا للاستيطان الرسمي بالمنطقة كما أنشأت شبكة من الطرق تربط مقر الملحقة بقبيلة أولاد ضياء وكذلك نحو وادي مجردة وقالملة وخميسة . كما بدأت في هذه الفترة المحاولات الفرنسية الأولى لإنشاء مركز استيطاني واقترح سهل تيفاش الواقعة على بعد 30 كلم جنوب غرب سوق أهراس مكانا لإقامته ، لكن بعض الحوادث ألغت هذا المشروع فقد كانت عودة أولاد مومن إلى الانتفاضة سنة 1853 سببا في تغيير المكان إلى موضع المدينة القديمة طاغاست وذلك من اجل ضمان تهدئة تامة كون هذا المكان يتوسط قبائل المنطقة ، فقد كانت قبيلة الحنانشة من الغرب وأولاد خيار من الجنوب وويلان من الشرق وأولاد ضياء من الشمال وكان مقر قايد الحنانشة الذي يجمع تحت سلطته كل هذه القبائل بسوق أهراس ولهذا راسل العقيد دوتورفيل (De Tourville) قائد شعبة عنابة العسكرية المقدم وييمان (Wimpfen) قائد دائرة قالملة العسكرية لها الغرض بتاريخ 01 أفريل 1853 منوها بالدور التاريخي للمنطقة ومما جاء في مراسلته " ... في القديم كانت سوق أهراس تُسمى طاغاست موطن القديس أوغستين العالم الجليل لقد برزت أهميتها مع الفترة الإسلامية ... إنها منطقة عبور لكونها ملتقى لطرق عديدة إنها سوق مهم ، وفعلا توجد بها طرق تقود إلى الحدود على الضفتين اليمنى و اليسرى لوادي مجردة نحو مداوروش ، تبسة ، تيفاش خميسة عبر سهول فج الملاس ، ومن الكاف لعكس إلى قالملة و عنابة و القالة وفي كل الأوقات كانت مقرا لإقامة شيخ الحنانشة واليوم قد عوضنا السلطات الأهلية ولا ينبغي أن نفقد هذه المنطقة التي ستكون مع مرور الوقت مسكونة ... "¹⁵.

كما سجلت السلطات العسكرية الفرنسية في هذه السنة أول مولود أوربي بالمنطقة وهو المسمى " لويس فلانمكورت " (Louis Flamencourt) سنة 1853 والذي عرف بين قدماء المدينة لاحقا من الأوربيين باسمه المستعار " سوق أهراس " ويتضح من هنا أنه في الفترة التي كانت فيها سوق أهراس ملحقة عسكرية تبلورت فكرة الاستيطان بإعداد الدراسات حول المناطق التي سيقام عليها أول مركز استيطان ومن خلال التقارير الفرنسية يبدو أنه تم مراعاة الاعتبارات التالية :

- العامل الديني حيث أن مدينة طاغاست كانت موطن القديس أوغستين وبالتالي إعطاء مبرر ديني وأن الاستيطان بها يعد دعما للمسيحية .

- العامل التاريخي حيث أن للمنطقة أهمية من الناحية التاريخية .



-العامل الاقتصادي لكونها ملتقى للعديد من الطرق التجارية القديمة وتوصل إلى مناطق عديدة بين الشمال والجنوب الجزائري .

2-1-4 دائرة سوق أهراس العسكرية (1855- 1885) (Cercle militaire) : في 08 أكتوبر 1855 تم تحويل ملحقة سوق أهراس إلى دائرة عسكرية وولت قيادتها إلى النقيب فوفال فيكتور ريني (Fauvelle Victore Réné) : وكان من ضباط المكاتب العربية الذين عملوا على تشجيع الاستيطان في منطقة سوق أهراس فقد كتب في تقرير له إلى قائد دائرة قلعة العسكرية في 28 أكتوبر 1855 واصفا إياها بأنها "غنية وتتميز بخصوبة أراضيها وطبيعتها الخلابة ذات المياه والغابات ،إن سكانها أثرياء ...ينبغي احتلالها بجد لتحقيق مكاسب مادية ... إن الآثار تغطي أراضيها وستفتح بابا للاستيطان والحضارة ..."¹⁶ .

كان النقيب فوفال ضابطا شابا ضمن قوات الزواف ورغم مقتله في 03 سبتمبر 1856 فقد ترك بصمته على الاستيطان الأوروبي في المنطقة و استطاع أن يتجاوز الصعوبات الأولى ويحقق الرفاهية لأوائل المعمرين لمنطقة صغيرة كانت بداية لمركز استيطاني كان يتشكل .

2-2 مرحلة الاستيطان الجزئي (1856- 1858) :

بعد مقتل النقيب فوفال في 03 سبتمبر 1856 خلفه النقيب لاوال جول لويس (Lewal Jules Louis) الذي شغل منصب قائد دائرة سوق أهراس العسكرية بين سنتي (1856-1859) وأعطى دفعا كبيرا لحركة الاستيطان الأوروبي بالمنطقة وانتقل معه المعمرين إلى مرحلة التوطين الجزئي ، وكان من أوائل الضباط المؤرخين الذين أرخوا لمنطقة سوق أهراس ففي 17 نوفمبر 1856 راسل الجمعية التاريخية الجزائرية موضحا أن مدينة سوق أهراس الناشئة وقتئذ هي في نفس موضع مدينة طغاست النوميديّة ، إذ تم اكتشاف حجر بطول 1 متر و 36 سنتيمتر وبعرض 55 سنتيمتر وبسمك 46 سنتيمتر وفي السطر 13 من الوجه الأول ذكر اسم مدينة طغاست¹⁷ ، كما كانت له بحوث حول ميدان معركة زاما التي حدد مجالها الجغرافي بأنها على حدود الجزائر الشرقية وضمن مثلث الكاف ، تاورة ، قلعة سنان إذ يذكر أن : "... هانيبال" قد خيم بجيشه على بعد بضعة كيلومترات فقط من قصر جابر وراء وادي ملاق على الحدود الجزائرية التونسية الحالية¹⁸ . وكان من المشجعين للاستيطان في منطقة سوق أهراس ففي فترة حكمه استقرت العديد من العائلات الأوربية بالمنطقة تحولت هذه الأخيرة إلى مركز استيطان سنة 1858 ، كما كان من المدافعين في الجمعية الوطنية الفرنسية عن مد الخط الحديدي بين سوق أهراس تبسة وذلك عندما كان وزيرا للحربية في فرنسا سنة 1885 .



تميزت السياسة الاستيطانية الأوروبية في المنطقة في الفترة الممتدة بين سنتي (1856-1858 بطابع الاستكشاف والتشجيع وبداية التوطين بشكل جزئي وعدم التوغل في الريف والاكتفاء بالتوطين قرب المراكز العسكرية ، أسهمت السياسة التي انتهجها النقيب لاوال في توطين المعمرين وبداية التأسيس لنظام إدارة فرنسية خاصة بهم ، ففي سنة 1856 استقرت عدد من العائلات القادمة من أوروبا بسوق أهراس وكان أولها هي : توسان كلادا (Toussaint Clada) ، فونتونال (Fontenelle) ، غولبا (Guelpa) ، مارتل (Martel) ، روكات (Rouquette) سنة 1856 ، جيبلي جون (Gibelli Jean) ، فونتان (Fontaine) ، روبيون ماثيو (Robillon Mathieu) سنة 1857 ، بورغا جون بيار (Burgat jean Pierre) ، آرو بيار (Arroue Pierre) سنة 1858 ، وتشير الإحصائيات الرسمية الفرنسية أن عدد المعمرين الأوروبيين بسوق أهراس سنة 1856 بلغ 448 معمروموزعين على النحو التالي :

الذكور		الإناث	
المتزوجون	العزاب	الأرامل	المتزوجات
93	220	06	58
مجموع الذكور	319		مجموع الإناث
المجموع العام		448 ¹⁹	

وقد بينت الوثائق أن هؤلاء المعمرون قدموا إلى منطقة سوق أهراس من مناطق مختلفة من أوروبا وليس من فرنسا فقط وذلك كما يبينه الجدول التالي :

الدول الأوروبية	عدد المعمرين
فرنسا	248
اسبانيا	21
مالطة	51
إيطاليا	95
بلجيكا وهولندا	08
ألمانيا	20
بولونيا	01
سويسرا	01 ²⁰



كان أغلب المعمرين في المراحل الأولى للاستيطان في منطقة سوق أهراس من فرنسا ، مع أقلية من الدول الأوروبية الأخرى ، وهو أمر حتم على سلطات الإدارة الفرنسية تشجيع الهجرة إلى المنطقة ، وكانت الأرض هي المحفز الرئيسي للهجرة في السنوات اللاحقة ، فقد تم منح تخصيصات أرضية بالقرب من المركز العسكري الفرنسي بسوق أهراس ، وذلك تمهيدا لتحويل هذا المركز العسكري إلى مركز استيطاني .

أما تصنيف هؤلاء المعمرين بحسب معتقداتهم فكان على النحو التالي :

المجموع	اليهود	المسيحيين البروتستانت	المسيحيين الكاثوليك
448	03	14	431

وقد تم وضع أول نظام للحالة المدنية خاص بالمعمرين في المنطقة وذلك سنة 1856 ، وكان أول ضابط للحالة المدنية هو النقيب " بومال " (Beaumelle) الذي شغل هذه الوظيفة في الفترة الممتدة من 03 أكتوبر 1856 إلى 01 ديسمبر 1858 ، وقد بينت الوثائق أن عدد من المواليد ولدوا في هذه الفترة ، وذلك كما يلي :

السنة	المواليد الإناث	المواليد الذكور	المجموع
1856	05	04	09
1857	19	15	34
1858	16	21	37

3-2 مرحلة التوطن (1858- 1874) : وتميزت هذه المرحلة بإنشاء أول مركز استيطان بالمنطقة وكذا إنشاء أول نظام إداري خاص بالمعمرين وذلك سنة 1858 ثم ترقبته سنة 1861 إلى بلدية ذات الصلاحيات الكاملة .

2-3-1 المركز الاستيطاني سوق أهراس (1858- 1861) :

كان تزايد المعمرين بالمركز العسكري قد حتم على سلطات الإدارة الفرنسية إقامة نظام الحالة المدنية ، وقد أوكلت هذه الوظيفة إلى النقيب بومال (Beaumelle) قائد القوات الفرنسية بسوق أهراس الذي مارس وظيفة ضابط الحالة المدنية بسوق أهراس في الفترة



الممتدة من (03 أكتوبر 1856 إلى 01 ديسمبر 1858) ، وفي سنة 1858 ارتفع عدد المعمرين الأوروبيين بسوق أهراس إلى 1300 معمر ، وكان هذا العدد في نظر الساسة الفرنسيين يسمح لهم بترقية المنطقة إداريا إلى مركز استيطان فقد جاء في تقرير رفعه الأمير نابليون جيروم (Napoléon Jérôme) وزير الجزائر والمستعمرات في الحكومة الفرنسية رفعه إلى شقيقه الإمبراطور نابليون الثالث ما يلي : " منذ سنة 1856 قدم بعض المعمرين إلى سوق أهراس ، إن هذه الجالية قد ارتفعت بسرعة لقد بلغت اليوم ألف وثلاثمائة ساكن منها حوالي سبعمائة من الأوروبيين ، إن هذا المثال يعطينا فكرة عن الاستيطان الحر عن طريق الزراعة والتجارة والصناعة حسب موقع سوق أهراس ...²¹ " وصدر المرسوم القاضي بإنشاء هذا المركز يوم 12 سبتمبر 1858 ونص على ما يلي :

1- إنشاء مركز استيطان أوروبي في شعبة عنابة العسكرية مقاطعة قسنطينة يضم 308 مساكن وتكون مركزه مقردائرة سوق أهراس العسكرية يحمل اسم : " سوق أهراس " .

2- تبلغ مساحة المركز الاستيطاني سوق أهراس 4638 هكتارا ، 1 آر ، 88 سنتيارا

3 -تكلف وزارة الجزائر والمستعمرات بتنفيذ هذا القرار²² .

وإثر صدور هذا المرسوم باشرت مصالح الهندسة العسكرية الفرنسية أشغال تخطيط الشوارع الرئيسية لهذا المركز الاستيطاني وكان أولا شارع تم تخطيطه هو شارع مجاز الصفاء ، والثاني هو شارع عنابة ، كما شرع سنة 1859 في مد شبكة من الطرق التي تربط المركز الاستيطاني سوق أهراس بالمناطق المجاورة له فقد شرع في شق طريق بين عنابة وسوق أهراس بلغت تكلفته 1000 فرنك سنة 1859 ، كما شق طريق من سوق أهراس إلى مجاز الصفاء بلغت تكلفته المالية 6000 فرنك سنة 1859 ، وتم أيضا شق طريق من سوق أهراس إلى قالة بلغت تكلفته 6000 فرنك فرنسي ، ومن قالة إلى سوق أهراس تم شق طريق بلغت تكلفته 6000 فرنك فرنسي.²³

2-3-2 محافظة سوق أهراس المدنية : (15 أكتوبر 1858- 22 أوت 1861) .

كانت السياسة الفرنسية في منطقة سوق أهراس جزء من السياسة الفرنسية في الجزائر عموما وهي سياسة نابليون الثالث الخاصة وحسب مزاجه ، ففي سنة 1852 ألغى النظام الجمهوري وانشأ الإمبراطورية الثانية التي بقي إمبراطورا عليها حتى هزيمة الجيش الفرنسي في معركة سيدان في سبتمبر 1870 .



ذلك أن الإمبراطور نابليون قد أعطى للأوربيين الموجودين بالجزائر أنه يؤيد فكرة دمج الجزائر بفرنسا ، وتحقيقا لهذا الغرض أنشأ وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 24 جوان 1857 والتي تولاهما أصغر أشقائه وهو الإمبراطور نابليون جيروم ، وكانت المهمة الأولى لهذه الهيئة هي توحيد جميع المصالح في سلطة مركزية واحدة ، أما المهمة الثانية لهذه الهيئة فكانت العمل على أن تحل محل الحاكم العام ذلك المنصب الذي ألغي ، وكانت الوزارة الجديدة للجزائر هي التي تختص بالشؤون الجزائرية وتتخذ القرارات من مقرها الموجود ببباريس ، أما المهمة الثانية لهذه الوزارة فكانت إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة والشؤون الدينية والتعليم ، هذا بالإضافة على ثلاثة إدارات رئيسية وهي إدارة الشؤون الداخلية ، وإدارة الشؤون المالية ، وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية ، ومن مجموع هذه المصالح تكون المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية لوزارة الجزائر²⁴.

وقد كان تحويل سوق أهراس إلى مركز استيطان بداية لاستحداث إدارة خاصة به حيث سير المعمرون الأوربيون القاطنين به بنمط خاص من الإدارة وهو نظام المحافظة المدنية التي كانت داخل المجال الجغرافي لدائرة سوق أهراس العسكرية.

ففي 13 أكتوبر 1858 أنشأ في عمالة قسنطينة دائرتين مدينتين (sous préfecture) وهما قلعة وسطيف ، أما الدوائر العسكرية التي كانت تابعة للشعب العسكرية كجيجل وسوق أهراس فقد تقرر ترقية المراكز الاستيطانية الموجودة بها إلى نظام " المحافظات المدنية " ، وقد نص هذا المرسوم الذي صدر في 13 أكتوبر 1858 على أن يُسير المعمرون الأوربيون القاطنون بسوق أهراس بنظام خاص في دائرة قطرها 04 كلم ، لكن هذه الحدود كانت مؤقتة فقد وسع المرسوم الإمبراطوري الصادر في 25 فيفري 1860 حدود مقاطعة سوق أهراس إلى النحو التالي : - من الشرق والجنوب عمالة قسنطينة ودائرة قلعة المدنية (arrondissement) . - من الشمال وادي الصفاء .

- من الغرب وادي غانم ، جبل فكيرينة ، عين الكرمة ، جبل المريس ، وادي مجردة²⁵.
2-3- بلدية سوق أهراس ذات الصلاحيات الكاملة (1861 - 1885) : كان نظام المحافظة المدنية في منطقة سوق أهراس ، قد مهد لطريق إلى الارتقاء إلى نظام أكثر خدمة للسياسة الفرنسية من جهة ولمسايرة التطور في الوطن الأم فرنسا من جهة أخرى ، فقد أعرب وزير



الحربية الفرنسي " فايلان " في مراسلة له لنابليون الثالث قال فيها " إن البلدية تنشأ لأجل مصالح عامة ²⁶ " ولا تضم الفرنسيين وحدهم بل الأوربيين والأهالي .

ويبدو أن اهتمام نابليون الثالث بالتطور الحاصل في الجزائر كان كبيرا حتى أنه قرر أن يقف على حقيقة الوضع بنفسه فق أبحر يوم 23 أوت 1860 إلى الجزائر ضمن وفد هام ²⁷ ، ووصل إلى الجزائر العاصمة يوم 17 سبتمبر 1860 ، لكن جولته هذه كانت جولة استطلاعية فلم تتجاوز مشارف العامة ، وبالتالي لم يستطع أن يقدم وعودا للعسكريين الفرنسيين في الجزائر لا يستطيع الوفاء بها ²⁸ .

لكن إلحاح العسكريين الفرنسيين بالجزائر على الإمبراطور كان كبيرا ففي 22 أوت 1861 صدر المرسوم الذي نص على إنشاء 12 بلدية ذات الصلاحيات الكاملة ، في عمالة قسنطينة وفي دائرة قالمة المدنية (sous préfecture) أنشأت بلدية سوق أهراس وبلدية ديفيفي (Duvivier) كان ذلك من أجل خدمة المعمرين وتنظيم حياتهم . وقد نص هذا المرسوم على أن يكون تنظيم المجلس البلدي لبلدية سوق أهراس الذي تكون من ثمانية أعضاء موزعين على النحو التالي :

رئيس البلدية .

نائبين إحداهما للمركز والآخر لمجاز الصفاء .

05 فرنسيين أو من المجنسين بالفرنسية .

01 من الأوربيين .

01 من الأهالي المسلمين .

01 من اليهود ²⁹ .

كان من بين التشريعات الفرنسية التي نظمت تسيير البلديات ذات الصلاحيات الكاملة في الجزائر مرسوم 27 ديسمبر 1866 الذي نص على ما يلي :

1- تتكون تشكيلة البلدية ذات الصلاحيات الكاملة من رئيس البلدية وعدة نواب ومستشارين بلديين .

2- في البلديات التي توجد في مقر العمالة أو الدائرة يُعين رئيس المجلس والنواب من طرف الإمبراطور ، أما في البلديات البعيدة نسبيا عن مقر العمالة والدائرة فيعينون من طرف عامل العمالة باسم الإمبراطور .

3- يُعين رئيس البلدية والنواب لمدة خمس سنوات .



أما تمثيل الأهالي بالنسبة لعدد السكان فقد حددتها المادة الثامنة من ذا المرسوم على النحو التالي :

- 09 أعضاء للبلديات التي يصل عدد سكانها إلى 2000 نسمة .
 - 12 عضوا لكل بلدية يُقدر عدد سكانها ما بين 2001 و 10000 نسمة .
 - 18 عضوا لكل بلدية يُقدر عدد سكانها ما بين 10001 نسمة و 30000 نسمة .
 - 24 عضوا لكل بلدية يفوق عدد سكانها 30000 نسمة
- ونصت المادة التاسعة من هذا المرسوم على تركيبة السكان الذين يسكنون البلديات ذات الصلاحيات الكاملة والممثلين فيها وهم :

- 1- الفرنسيون والمتجنسون بالفرنسية .
- 2- الأهالي المسلمون .
- 3- الأهالي اليهود .
- 4- الأجانب ³⁰ .

ويبدو أن هذا ما كان موجودا في بلدية سوق أهراس ذات الصلاحيات الكاملة وبعد ذلك بمدة وجيزة صدر مرسوم من عامل عمالة قسنطينة بتاريخ 25 أكتوبر 1861 حدد تشكيلة المجلس البلدي التي كانت تضم خمسة من الفرنسيين وواحد من الأهالي المسلمين ، ووجد من الأوربيين ، وواحد من اليهود وذلك على النحو التالي:

كلادا توسان (clada Toussaint).

غاسكو الكسندر (Guasco Alexandre)

ميلات جون فرانسوا (Millet jean françois).

سوفاج فيليكس (Sauvage Félix) .

ماندان فرانسوا (Mandon François).

مزيان بن محمد من الأهالي المسلمين .

قيصر (Kaisar) من الأوربيين .

ناربوني إبراهيم (Narboni Abraham) من اليهود .

وقد كان مقر مجلس بلدية سوق أهراس ذات الصلاحيات الكاملة هو مقر محافظة سوق أهراس المدنية ، وفي 17 جانفي 1865، عدلت تشكيلة المجلس البلدي بمقتضى قرار صدر من عمالة قسنطينة عدلت تشكيلة مجلس بلدية سوق أهراس على النحو التالي :



النائب ديرون ميشال وأعيد تعيينه على فرع سوق أهراس .
وتم تعيين المستشارين الفرنسيين التاليين :
كلادا توسان، غاسكو ألكسندر ، سوفاج فيليكس ، ماندان فرنسو (Mandant François)، بورغاز دومينيك (Bourgas Dominique).
غولبا (Guelpa Jean) كمستشار للمعمرين الأوروبيين .
الحاج احمد بن محمد كمستشار للأهالي المسلمين .
ناربوني إبراهيم كمستشار للأهالي اليهود³¹ .
لكن المجتمع الأهلي لمنطقة سوق أهراس ازداد تدميرا على تدميرا بفعل السياسة الفرنسية ، إذ حدد المرسوم الصادر في 07 أفريل 1884 الشروط الواجب توفرها في الأهالي للترشح لعضوية مجالس البلديات ذات الصلاحيات منها :
1- أن يكون ممن تجاوز سن الخامسة والعشرين .
2- أن تكون مدة إقامته بالبلدية ثلاثة سنوات على الأقل .
3- أن يكون مالكا لعقار أو مزارع .
4- أن يكون حائزا على ميدالية شرف أو ميدالية عسكرية ممنوحة من طرف الحاكم العام للجزائر .
5- أن يكون المترشح حائزا على معاش تقاعدي³² .
كان عدد المعمرين الأوروبيين في سوق أهراس قد وصل سنة 1861 إلى عد يمكن معه تطبيق نظام البلدية ذات الصلاحيات الكاملة ، فقد بلغ عددهم بالمركز الاستيطاني سوق أهراس ، ومجاز الصفاء وعين تحممين 2361 معمرا موزعين على النحو التالي :
697 معمرا من جنسية فرنسية .
357 أوربيا .
198 يهوديا .
1109 من الأهالي الجزائريين .
كما حدد المرسوم الذي صدر في 22 أوت 1861 مساحة بلدية سوق أهراس ذات الصلاحيات الكاملة 4630 هكتارا وضمت فرعين سوق أهراس المركز، ومجاز الصفاء ، أما التركيبة الإدارية للبلدية فقد تشكلت من المحافظ المدني يساعده نائبان ، احدهما للمركز



الاستيطاني سوق أهراس وأسندت مهمته إلى ديرون ميشال والآخر لفرع مجاز الصفاء وأسندت مهمته إلى هامبرغي جان .

أما مهمة رئاسة المجلس البلدي فقد بقي المحافظ المدني السيد كاكولت على رأس المجلس حتى وفاته في 05 مارس 1866 ، وبوفاته أسندت رئاسة المجلس البلدي إلى النائب عن فرع سوق أهراس ميشال ديرون ، وفي 22 جوان 1867 ألحقت البلدية مباشرة عمالة قسنطينة ، وأجريت أول انتخابات بلدية في الفترة الممتدة من 26 ماي إلى 02 جوان 1867 وشكل المجلس البلدي من الأعضاء التالية أسماؤهم :

الطبقة الأولى : الفرنسيون والمتجنسون بالفرنسية :

ديرون ميشال ، (Deyron Michel) ميلات بيار (Millet piérre)، فالديرين (Vldairon) ، بورغاز (Burgaz)، دومينيك (Dominique)، سالات (Sallet)روكس (Roux) غاثرون (Gatheron)، آرو بيار (Arrou Piérre) .

الطبقة الثانية : الأهالي المسلمون :

سي صالح بن الحاج السعيد ، سي الحاج احمد الدوكالي .

الطبقة الثالثة : الأهالي اليهود :

حاييم بوبلي (Haim Boubli) .

الطبقة الرابعة : الأوربيين :

فيليب بونيسي (Bonici Philipe) .

أما فرع مجاز الصفاء فقد بقي هامبرغي جون (Homberger jean) نائبا عليه حتى عام 1864 حيث عوض بالسيد جوسان (Jousen) وهو أحد كبار الملاك بمجاز الصفاء ، أما بلدية سو أهراس فقد عُيِّن السيد برغولت (Pergaulte) وهو مفتش الغابات والمياه خلفا لمشال ديرون (Michel Deyron) وذلك في 14 نوفمبر 1867 .

لكن في شهر نوفمبر سنة 1868 قررت السلطات الفرنسية اتخاذ قرار بتحويل إدارة فرعي مجاز الصفاء وعين تحممين إلى بلدية ديفيفي ذات الصلاحيات الكاملة فما هي أسباب ذلك ؟ .

1- كان فرع مجاز الصفاء وعين تحممين بعيدين نسبيا عن مقر البلدية وواقعين على طريق الإمداد الرئيسي بالنسبة للفرنسيين وبالتالي جاء قرار إلحاقهما ببلدية ديفيفي لقربهما إلى هذه البلدية منها إلى سوق أهراس .



2- أما السبب الثاني فقد كان صعوبة الدفاع عن هذين المركزين الاستيطانيين في حال وقوع أية انتفاضة .

وهكذا في 19 نوفمبر 1868 عين سيرغي بلتازار نائبا لفرع مجاز الصفاء خلفا للسيد جوسان الذي استقال ، وفي 17 ديسمبر 1868 صدر مرسوم إمبراطوري ألحق المركزان الاستيطانيان مجاز الصفاء وعين تحممين ببلدية ديفيفي ذات الصلاحيات الكاملة .وقد أدى ذلك إلى تقليص المجال الجغرافي لبلدية سوق أهراس ذات الصلاحيات الكاملة . لكن التطورات الدولية والمحلية التي عرفت المنطقة سنة 1870 أدت إلى ارتفاع عدد المعمرين وخاصة الفرنسيين منهم ، إذ كانت الحرب الفرنسية- البروسية وما تبعها من تغير في نظام الحكم في فرنسا إذ أعلنت الجمهورية في 04 سبتمبر 1870 وانتقل الحكم في الجزائر من العسكريين إلى المدنيين وكان لذلك تأثير على ارتفاع حركة الاستيطان في منطقة سوق أهراس وقد تمثلت هذه المظاهر في ما يلي :

2-3-1 مرسوم كريميو 24 أكتوبر 1870 : اتخذت حكومة الدفاع الوطني المشكلة حديثا جملة من القرارات فيما يخص الجزائر ، فقد عين أدولف كريميو وزيرا للعدل وحارسا للأختام في مندوبية بوردو وكلف بشؤون الجزائر فواصل مساعيه حتى أقنع حكومة تور بقضية التجنيس ، وصدر قرار عرف باسمه في 24 أكتوبر 1870 يقضي بمنح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين بصورة جماعية وإجبارية ³³ ، وقد قال المقراني في هذا الشأن : " لا خير في دولة يفعل فيها يهودي ما يشاء " ³⁴ ، وهكذا وبواسطة هذا القانون تطبع اليهود بعدادات وأخلاق الأوروبيين ، بل أن كريميو نفسه أعزى سبب انتفاضة سنة 1871 في الجزائر إلى عدم إرغام الحكومة الفرنسية المسلمين على التجنيس ³⁵ ، وقد يكون هذا هو سبب تمتع اليهود في منطقة سوق أهراس ببعض المزايا عقب انتفاضة الصبايحية والكيلوتي سنة 1871 ³⁶ .

2-3-3-2 توسيع نظام الحكم المدني 24 ديسمبر 1870 : أصدرت السلطات الإدارية الفرنسية في 24 ديسمبر 1870 القاضي بتوسيع الحكم المدني في مناطق الشمال الجزائري ووضع أراضي العرش المتاخمة للمناطق الخاضعة للإدارة المدنية تحت تصرف السلطات البلدية ³⁷ ، ففي عام 1871 كانت أراضي قبيلة الحناشنة مازالت خاضعة للإدارة العسكرية ، وكانت المساحة الخاضعة للإدارة المدنية في منطقة سوق أهراس هي: 2142 هكتار ومجموع سكانها 2142 نسمة منهم : 731 فرنسيا، 339 أوربيا ، 884 من الأهالي المسلمين ، 188 يهوديا .



4-2 مرحلة التوسع (1874-1885) : شهدت الفترة التي أعقبت نهاية الإدارة العسكرية في الجزائر سنة 1870 موجة جديدة من الاستيطان أملت الظروف الدولية إذ حوّل قادة الجالية الأوروبية أنظارهم إلى مسألة تعمير الجزائر بعناصر أوروبية قادرة على استغلال الأراضي والاستفادة من الطاقة البشرية المتوفرة بأبخس الأثمان وقد وضع الأوروبيون خطة لجلب 1600000 معمر جديد وهذا بقصد الاستيلاء على نصف أراضي الأهالي سواء بإبعادهم أو عزلهم أو مصادرتها ، ثم الاعتماد على الدولة لتمويل مشاريع الإسكان والإقامة والشيء الذي جعل المعمرين مقتنعين بنجاح خطة مشاركة الدولة في مساعدتهم للتغلب على الصعاب التي تعترض سبيلهم هو تفاقم عدد اللاجئين الفرنسيين القادمين من مقاطعة الألزاس واللورين التي أصبحت تابعة لألمانيا بعد هزيمة 1870 . لأن الحكومة كانت مجبرة على إيجاد العمل لأولئك الفرنسيين الفارين من المناطق المحتلة والمكان الوحيد الذي يسعهم هو الجزائر التي في إمكانها أن تستوعبهم وتجنب الحكومة الفرنسية قضية مزاحمة سكان فرنسا من طرف لاجئين جدد³⁸ ، وتجسدت هذه السياسة في القانون الصادر يوم 21 جوان 1871 والذي وافق فيه مجلس النواب الفرنسي على منح 100000 هكتار للاجئين الفرنسيين من ألزاس -لورين كما اقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340000 هكتار من أراضي الأهالي وذلك لإسكان الوافدين الجدد على الجزائر³⁹ .

وبعد عامين من تدفق المهاجرين الفرنسيين والأجانب على الجزائر اتجهت نية قادة الجمهورية الفرنسية إلى توسيع رقعة المعمرين على حساب ملاك أراضي العرش حيث تقرر أن لا يسمح للأهالي بأي شبر من الأراضي يفوق ما يستطيعون خدمته من الأرض ، كما نص قانون وراني (Warnier) الصادر في 26 جويلية 1873 الذي أخضع كل المعاملات العقارية في الجزائر إلى القانون المدني الفرنسي⁴⁰ .

لكن الملاحظ أن الإدارة العسكرية ألغيت بالتدرج وبما يُراعى الإمكانيات السياسية والعسكرية لفرنسا وبما يحقق الأهداف المتوخاة من الاستيطان ، ولذلك ألغيت الإدارة العسكرية في قالمة سنة 1875، وفي منطقة سوق أهراس في 17 جانفي 1885 .
ولذلك بدأت الإدارة الفرنسية في إقامة مراكز استيطانية جديدة خارج حدود بلدية سوق أهراس ذات الصلاحيات الكاملة وذلك بعد سنة 1870 ، إذ تطورت الحركة الاستيطانية في المنطقة وأقيمت أربعة مراكز استيطانية في الفترة الممتدة بين سنتي 1874-1885 وكانت واقعة



على طرق المواصلات الرئيسية التي تربط سوق أهراس بالمناطق الأخرى كعناية وقالمه و تبسة وهي :

1-4-2 المركز الاستيطاني لافاردير : 1874 (Laverdure): بدأت حركة الاستيطان

الفرنسي داخل مراكز استيطانية جديدة خارج المركز سوق أهراس لم تبدأ بصورة فعلية إلا سنة 1874 ، وكان المركز الاستيطاني لافاردير الذي كان قرار إنشائه في 14 سبتمبر 1874 ⁴¹ ، وبالرغم من قلة الأراضي الزراعية في هذه المنطقة باستثناء ما صودر من أراضي دوار العوايد والمقدرة ب: 360 هكتار فما هي أسباب ذلك ؟ .

كان السبب الرئيسي في نظرنا الذي أدى إلى إنشاء المركز الاستيطاني في هذه المنطقة هو كونها واقعة على طريق الإمداد الرئيسي الرابط بين سوق أهراس ومدينتي عناية وقالمه وهو ما يوفر لهذا المركز الاستيطاني الجديد حماية كافية ودفاعا ممكنا في حالة وقوع أية انتفاضة ، خاصة وان انتفاضة الصبايحية والكلوتي سنة 1871 كانت درسا للفرنسيين استخلصوا منه صعوبة الدفاع عن مزارع المعمرين القاطنين خارج المركز الاستيطاني سوق أهراس ⁴² ، ومن هنا كانت السلطات الفرنسية تلج على ضرورة تجميعهم داخل مركز استيطاني جديد يضمن حماية تامة لهم .

كانت المنطقة التي أقيم عليها المركز الاستيطاني لافاردير تقع على بعد 18 كلم شمال منطقة سوق أهراس وعلى طريق الإمداد الرئيسي الرابط بين مدينتي عناية وقالمه ، وتمتاز بغابات الفلين الكثيرة ، كما تكثر فيها منابع المياه الطبيعية ، وقد جعل منها ذلك منطقة دائمة الاخضرار على مدار السنة تقريبا ، حتى أن أحد الرحالة الإنجليز زارها سنة 1852 أطلق عليها اسم "سويسرا الجزائر" ⁴³ ، وكان عدد المعمرين الذين منحت لهم تحصيصات أرضية بالمركز الاستيطاني لافاردير محدودا وقد قدر ب: 20 معمرا.

2-4-2 المركز الاستيطاني وادي الشحم : كان المركز الاستيطاني وادي الشحم واقعا على الطريق الرابط بين سوق أهراس وقالمه ، وهو ما يمكن أن يؤمن له حماية كافية في حالة وقوع أية انتفاضة ، وكانت الراضي التي أقيم عليها تابع لدوار المقاومة حيث اقتطعت منه مساحة 3938 هكتارا ⁴⁴ في حين هجرت هذه العائلات إلى دكمة بدوار الحنانشة سنة 1876 ، وهكذا كان المركز الاستيطاني وادي الشحم قد بني على مصادرة أراضي دوار المقاومة وتمليكها للمعمرين الأوروبيين ، منها 30 قطعة حضرية ، و 18 قطعة صناعية و 12 مزرعة ، كما تدعم المركز الاستيطاني وادي الشحم بالعديد من الهياكل الرئيسية ، ففي سنة 1877 أنشئت



مدرسة تسع ل : 31 تلميذا ، وفي 24 ماي 1878 صدر قرار للحاكم العام للجزائر يقضي مصادرة مساحة 3536 هكتارا و 68 آرا و 49 سنتيارا جديدة من أراضي دوار المقانعة من أجل " المنفعة العامة " وهي تأسيس المركز الاستيطاني وادي شحم وفي سنة 1879 أقيم بهذا المركز الاستيطاني سوق ⁴⁵ ، وبمقتضى قرار صادر في 25 ماي 1896 حول اسم هذا المركز الاستيطاني من وادي الشحم إلى فيلار (Villars).⁴⁶

3-4-2 المركز الاستيطاني عين سينور : لقد أقيم المركز الاستيطاني عين سينور بين سوق أهراس والمركز الاستيطاني السابق لافاردير ، ولذلك باشرت المصالح التقنية لشعبة عنابة العسكرية في شهر أفريل 1877 الدراسة التقنية للمركز الاستيطاني الجديد عين سينور ، وقد أطلق عليه هذا الاسم نسبة إلى الينابيع التي تشتهر بها هذه المنطقة وهي نوعان مياه طبيعية ومياه معدنية إذ مازال منبع المياه المعدني عند مدخل المدخل الشمالي للمركز الاستيطاني عين سينور إلى اليوم .

وتشجيعا لاستيطان الأوروبي بالمركز الجديد ، منحت السلطات الفرنسية العديد من التخصيصات على الأوروبيين الذين قرروا الإقامة به إذ تم منح 52 استفادة منها 23 للمزارعين و 14 للصناعة⁴⁷ بمساحة تقدر بـ : 3663 هكتار .

4-4-2 المركز الاستيطاني الزعرورية : بدأت المحاولات الأولى الاستيطانية بدوار الزعرورية سنة 1877 ، إذ تمت برمجة مركز استيطان بهذا الدوار سنتي 1879 و 1880⁴⁸ ، وقد أنشأ سنة 1881 بعد اقتطاع مساحة 3494 هكتارا⁴⁹ على حساب دوار الزعرورية ، فتقلصت بذلك مساحة هذا الدوار إلى 12417 هكتارا ويقع على مسافة 11 كيلومترا من مقر بلدية سوق أهراس ذات الصلاحيات الكاملة ، كما منحت مساحات من الأراضي لعدد من المعمرين لاحقا⁵⁰، وفي سنة 1882 تم برمجة العديد من المراكز الاستيطانية بهذا الدوار أيضا ومنها :

المساحة المقطوعة من دوار الزعرورية	المركز المبرمج
450 هكتارا	تروا فانتان (trois Fontaine)
1695 هكتارا	عين تمطماط
2145 هكتارا	المجموع



كانت مساحة أراضي دوار الزعرورية بعد انتفاضة 1871 تُقدر بـ 16142 هكتارا وبإقامة المركزين الاستيطانيين العيون الثلاثة وعين تمطماط ستقلص مساحة دوار الزعرورية إلى 13997 هكتارا لـ 2184 نسمة بمعدل 6 هكتارات و 40 أرا أما المركز الاستيطاني عين تمطماط فقد كان من المقرر أن يُنشأ به 40 منزلا بسعة 30 هكتارا للمعمر الواحد .
بعد أن تحقق هذا الامتداد الاستيطاني خارج المجال الجغرافي لبلدية سوق أهراس ذات الصلاحيات الكاملة بدأت سلطات الإدارة الفرنسي بتعميم النظام المدني في المنطقة فتم إنشاء أول بلدية مختلطة في المنطقة بقرار صادر في 11 مارس 1879 وهي بلدية الصيفية المختلطة ، ثم بلدية سدراتة المختلطة بالقرار الصادر في 21 ديسمبر 1880 ، ثم بلدية سوق أهراس المختلطة بالقرار الصادر في 29 ديسمبر 1884 .

وقد كانت قرارات إنشاء هذه البلديات المختلطة مقدمة لإلغاء النظام المدني في المنطقة ، ففي 17 جانفي 1885 صدر قرار الحاكم العام للجزائر تضمن إلغاء المكتب العربي لشعبة عناية العسكرية وكذا مكتب دائرتي القالة وسوق أهراس ، وقد نص هذا القرار على ما يلي:
1- إلغاء مكتب الشعبة العسكرية لعناية ومكتب دائرتي سوق أهراس والقالة العسكريتين .

2- يكلف الجنرال قائد فرقة قسنطينة العسكرية بتنفيذ هذا القرار⁵¹.

وقد حقق النظام المدني في المنطقة الأهداف المتوخاة منه والتي يمكن حصرها في تفكيك قبائل المنطقة ومراقبتها عن طريق الزعماء الأهالي المعينين من طرف الإدارة الفرنسية ، وإرساء معالم الاستيطان الرسمي للجيل الأول من المعمرين في المنطقة .

خاتمة :

من خلال تتبعنا للحركة الاستيطانية في منطقة سوق أهراس خلال مرحلة الحكم العسكري لها (1843-1885) أن كانت متسمة بما يلي :

- 1-الاعتماد على الدراسات التاريخية لاستكشاف المنطقة خاصة خلال فترة الاحتلال الروماني لإعطاء مبرر بأن الاستيطان الأوربي في المنطقة هو استمرار للجود الروماني .
- 2-الإسراع بعمليات التوطين لإنجاح المشروع الاستيطاني في الجزائر بتشجيع الهجرة إلى الجزائر من مختلف مناطق أوروبا .

- 3-هدم البنيات الأساسية للمجتمع الجزائري عبر استصدار سلسلة من المراسيم والقرارات ومنها قانون سيناتيس كونسيلت لسنة 1863 وقانون واري الصادر في 26 جويلية 1873 وقانون الغابات الصادر في 17 جويلية 1874 .
- 4-كان الجيل الأول من المعمرين يخضع لسيطرة العسكريين مما أدى إلى وقوع صراع بينهم انتهى بالتمكين للمعمرين من حكم الجزائر بعد سنة 1870 .
- الملاحق:



دائرة سوق أهراس العسكرية سنة 1860

المصدر : CAOM 36 K 31



الهوامش: (*)

¹ جلال يحيى ، المغرب الكبير ، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار ، دار النهضة العربية ، بيروت 1981 ، مج 3 ، ص 133 .
² إبراهيم مياسي ، الاستيطان الفرنسي في الجزائر ، مجلة المصادر ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد الخامس ، 2001 ، ص ص 114 ، 115 .
³ حسينة حماميد ، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (1954 - 1962) ، منشورات الحر ، الجزائر، ط1، 2007 ، ص 25 .

⁴ La comité de BUGEAUD , la colonisation officiel de 1871 à 1895 société d'édition géographique martin et colon , paris 1928 , p 12 .

⁵ هو نابليون الثالث (1808 - 1873) : رئيس الجمهورية الفرنسية سنة 1848 ، بعد انقلاب ديسمبر 1851 أصبح إمبراطور فرنسا ، كان متأثرا بالاتجاه السان سيموني ، ومن مُشجعي الاستيطان الفرنسي في الجزائر ، كما شجع الشركات الرأسمالية لتدعيم ركائز الاستيطان في الجزائر منها الشركة السويسرية ، التي تمكنت من الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي ، زار الجزائر سنة 1860 للوقوف على حقيقة الوضع بالجزائر ، ولاقى مشروعه هذا تشجيعا من طرف إسماعيل عريان ، كما سن قانون سيناتيوس كونسيلت سنة 1863 لتفتيت القبائل ، لكن سياسته هذه اصطدمت بالعسكريين الفرنسيين في الجزائر خاصة الحاكم العام للجزائر بيليسي ثم ماكماهون ، في سنة 1865 عاود نابليون الثالث زيارته للجزائر ، وقد أثار ذلك مخاوف المعمرين الأوروبيين ، تم أسره في معركة سيدان في 02 سبتمبر 1870 ، وتوفي سنة 1873 ، أنظر : ANNE Marie Briat et autres , des chemins et des hommes la France en Algérie (1830- 1962) collection mémoire d'Afrique du nord , à achevé d'imprimer sure la presse de Graficas 1995,p 172 .

⁶ عمار بوحوش تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1997 ، ص 127 ، 128 .

⁷ زهير إحدادن ، شخصيات ومواقف تاريخية ، دار التراث للنشر والتوزيع ، الجزائر 2002 ، ص 119 .
⁸ يحيى بوعزيز ، سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر من خلال أقواله ورسائله 1852 - 1870 ، مجلة الثقافة ، الجزائر ، العدد 50 ، جمادى الأولى 1399 هـ / مارس ، أبريل 1979 ، ص ص 16 ، 17 .

9 STORA , (B) , Algérie histoire contemporaine 1830 -1988 , CASBAH édition 2004 , p 25 .

10 C A O M , 33K 4 , détachement de Souk Ahras , situation numérique du détachement 10 mai 1852 .

¹¹ ROUQUETTE (P) , Monographie de la commune mixte de souk ahras , Bulletin de la Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord , 2 eme trimestre, année 1904, p248 .

12 C A O M , 33 K 1 , Note sur le poste de Souk Ahras le 26 septembre 1852 .



¹³ جوسلين دوفيليارلريس توماس : ولد في أورليانز في 29 نوفمبر 1811 ، التحق بتشكيلة الليفي الأجنبي ، تولى رئاسة المكتب العربي بعناية سنة 1845 ، رئيس ملحقة سوق أهراس في الفترة الممتدة بين (05 جانفي 1853 – 07 أفريل 1854) ، أنظر : PEYRONNET (R) livre d'or des officiers des affaire indigène 1830- 1930, tome 1, pp 160 - 161 .

14 C A O M , 33 K1, Demande de frère GASCO au commandant de l'annexe de Souk Ahras 27 décembre 1853 .

15 Rouquette , 'Op Cite' , p 249,250 .

16 C A O M , 33K 2 , Rapport du capitaine FAUVELLE au comandant du cercle du Guelma , 28 octobre 1855.

17 ROUQUETTE (p) , Monographie de Thagare ,Recueil des notices et mémoire de la société archéologique du département de Constantine année 1904 ,p 42.

18 LEWAL (J) , Recherche sur le champ de bataille de Zama , Revue Africain . N°2 1857,1858 , p 111 .

19 Ministre de l'Algérie et des colonies , tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1856 -1858 , Paris , imprimerie impériale , p p 134 - 135 .

20 Ibid , pp 134,135 .

21 Extrait des archives de la commune de pleine exercice de Souk Ahras année 1858 .

22 DEYRON (L) , Souk Ahras , édition Bellenand , Paris 1953 , p 30 .

23 Gouvernement général de l'Algérie , tableau de la situation des établissements Française dans l'Algérie 1859-1861 , imprimerie impériale , Paris , p 69.

²⁴ عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص ص 127 .

25 Bulletin Officielle de l'Algérie et des Colonies , année 1860 , imprimerie impériale , Paris , 1861 , p 71 .

26 DEYRON (L) , Op Cit , p 44 .

²⁷ لقد ضم هذا الوفد كل من : زوجة الإمبراطور ، والجنرال لوبوف ، والجنرال فلوري والبارون كليننبرغ أنظر : Government general de l'Algérie , tableau de la situation Française dans l'Algérie 1851 – 1861 , Paris imprimerie imperial, p 94 .

²⁸ CORDIER (E. H) , Napoléon 3 et l'Algérie , ancienne imprimerie V. Heintz 1937 , p p 29- 30 .

²⁹ Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie , première année 1861 , imprimerie typographique BOUYER 1862 , Alger,p 507 .

³⁰ Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie , année 1867 imprimerie typographique BOUYER 1868 , p p 16 -19 .

³¹ Recueil Officiel des actes de la Préfecture de Constantine , année 1865 , p 279 .

³² CECILE(F) , Les adjoints des communes mixtes du territoire de l'Algérie , F. Montegste , éditeur 1913 , p 40 .

³³ يحي بوعزيز ، موقف الجزائريين من تجنيس اليهود الجماعي ، مجلة الثقافة ، الجزائر ، العدد 30 ، ديسمبر 1975 – جانفي 1976 ، ص 41 ، شنوف عيسى ، جهود الجزائر 2000 سنة من الوجود ، دارالمعرفة ، الجزائر ، 2000 ، ص 99 .

³⁴ شريط عبد الله ومحمد مبارك الميلي ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985 ، ص 260 .



- ³⁵ معوشي أمال ، السياسة الفرنسية تجاه يهود الجزائر وأثرها في علاقتهم بالمسلمين الجزائريين ، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، (غير منشورة) ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة 2002- 2003 ، ص 176 .
- ³⁶ كان من بين المزايا التي تمتع بها اليهود في منطقة سوق أهراس استثناءهم من دفع ضريبة الحرب التي فرضت على الأهالي الجزائريين في المنطقة عقب انتفاضة الصبايحية والكلوتي عام 1871 .
- ³⁷ أجرون شارل روبر ، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871- 1919) ، ترجمة م حاج مسعود ، أ. بكلي ، ج 1 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007 ص 26.
- ³⁸ عمار بوحوش ، العمال الجزائريون في فرنسا ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1979 ، ص 70-71 .
- ³⁹ عمار بوحوش التاريخ السياسي للجزائر ، ص 139-141 .
- ⁴⁰ EUG (R) , la propriété immobilière en Algérie commentaire de la loi du 26 juillet 1873 , juillet saint lager , imprimeur de la ville , Alger 1875, p 7 .
- ⁴¹ Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie quatorzième année 1874 imprimerie typographique et lithographique A. BOUYER 1875, p 134.
- ⁴² خلال انتفاضة الصبايحية والكلوتي عام 1871 تعرضت مزارع المعمرين الأوروبيون إلى هجومات الأهالي وقد قتل عشرة من الأوروبيون وجرح واحد ينظر: جمال ورتي ، مواقف الأهالي الجزائريين من الحرب البروسية- الفرنسية انتفاضة صبايحية عين قطار نموذجا ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة ، العدد التاسع ، جانفي 2008 ، ص 77 .
- ⁴³ C A O M , S A S 64 , Renseignement généraux sur le secteur de Souk Ahras , juin 1962 .
- ⁴⁴ Archive du Cadastre de Constantine , P V n° 256 tribu de la Séfia .
- ⁴⁵ C A O M , 36 K 31 , Renseignement destincs la situation des territoires de commandement commune mixte de la Séfia 07 octobre 1880 .
- ⁴⁶ Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie , trente- sixième année 1896 , imprimerie administrative GOJOSO, Alger 1897, p 512 .
- ⁴⁷ C A O M , , 3 M 58 , village d'Ain Seynour , lotissement définitif 4 avril 1877.
- ⁴⁸ C A O M , 93/1605 dossier n ° 4 , correspondance du général de la subdivision de Bône à monsieur le général de la division de Constantine , 03 décembre 1877 .
- ⁴⁹ République française , service central et statistique des communes de l'Algérie (recensement de la population algérienne au 08 mars 1931 , Alger , ancienne imprimerie HENTZ , 1932 , p190,191 .
- ⁵⁰ C A O M , 3M 467 , Centre de Colonisation de Zaarouria après 1870 .
- ⁵¹ Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie , vingt –cinquième année 1885 , imprimerie de l'association ouvrière ,P, FONTANA, Alger 1886 ,p 204, 205 .